

الشرح والبيان في شرح
الاسماء والاعمال في شرح
الاسماء والاعمال في شرح
الاسماء والاعمال في شرح

وجعله منه في الغرض اي جعلها ذات في وهو الا بئلا يمكن ان نق انه
من شرحه بمعنى صفة ذ اسراج واقول ههنا تحت وهو ان الذي ذكر في وجوب
الشرح متى كان هو الطاع على ان شرح لم يسمع استعماله في شيء من هذه المقام
فان الكثرة في العرج محمدي في فعلها ذكر وان لم يكن شرح من هذا القبيل
فالطاعه غير كاف وان كان المقصود انه يقاس شرح على ما ثبت فيه ذلك
ففيه انه لا يصح فاس ففكر من المزيد على ففكر في معنى بل لا بد من استعمال
العرب اللفظ المعنى في المعنى المعين كما ذكره في الايه الرضوي في شرح قول
ابن الجاهل في التثايفه وافعد للتعبير في قوله فان قلتم لم يخالف
اسم مفعول من شرح الله وجهه في تقدير السؤال انكم حكتم بان شرحا
عرب لعدم حملكم له اسم مفعول من شرح الله وجهه فملا جعلتموه اسم
مفعول منه لشرح عن الغرابه فاجاب بقوله قلت هو ايبم من هذا
المسل من قبل ما فيه الغرابه اذ هو ما خوذ من الشرح صحفعله اسم مفعول
منه لا يفيد حوجه عن الغرابه وقد يقرب السؤال بانك ذكرت في المعنى
وجهين وثم وجه ثالث تحتها وهو حمله اسم مفعول من شرح الله وجهه
فلم لم يذكر في شرح الجواب ان جعله اسم مفعول من شرح الله وجهه
ليس وجهانا لنا للشرح لان شرح الله ما خوذ من الشرح فهو مثل شرح
وقوله هو ايبم من هذا القبيل فوطيه للجواب او نصيح بانك لم يسمع عليه
ومحيط الجواب هو الاخذ من الشرح ويكن تفسير الجواب بان لا يفتح شرح
شرح من شرح الله وجهه لان شرح الله وجهه من قبيل لغابه لانه لا
ما خوذ من الشرح والغريب لا يفتح للمعنى منه لان المقصود من ذكر
الشرح ليلفه المعنى انه ان يظهر معناها وسمع كل ليه عليه قول المصنف
اي كالشيف الشرحي وكالشرح وهذا الغرض لنا كحق اذ اخرجت

نكر

نكر اللفظ من لفظ ما فوسه لظاهره لا غريبه وقد روي في بعض النسخ
او القاضيه مكان اذ وح كتمل ان يكون الاول جوابا عن السؤال على الفعول الاول
والثاني عنه على الثاني وكتمل ان يكون كل منهما جوابا عن السؤال على كل البعدين
وغير الاول ان شرح الله من هذا القبيل اي عرب كما في الجرح الوجهين
لا على المعين فلا يمدحمله اسم مفعول منه حوجه عن الغرابه ولا
لتخرج شرح منه لما ذكرنا من ان العرب لا يصح للمعنى منه وشرح الثاني
انه عرب محج من الشرح على المعين فلا يعاون من الجوابين الا في المعين
وعنده وقد روي في بعض النسخ احتمال ان يكون مستترا فاول من الا
وان يكون من هذا القبيل اي غير الثاني طاهر فافت وانما في الاول
هو انه لا يصح للشرح منه لانه ليس لفظه اصلية ولا يعتبر وان الا للغة
الاصليه هذا وتصرح الامام المرزوقي في قوله ومنه قيل شرح الله وجهه
ويعلم من قول المرزوقي ان الشرح منسوب الى الشرح جلا ف ما يتصور انه
منسوب الى الفين والمعنى منسوب الى صغر الشرح فانه صغر على شرح ثم حوت
بالا المعليه عن الالف دست بالاصغر وكور ان يقال انه صغر شرح
على شرح بصغر الريح بان حروفه الالف منه وضع وقوله وكور ان يكون
وضعه في ظاهره انه معطوف على منسوب ولم يظهر في وجه المعطوف ان كان
منسوبا الى الشرح المعروف الا ان يكون اسما للشخص كشرح اسم للقبول وقول
ها هنا تحت وهو انه لم يعلم ما سبق من قول المصنف في بيان معنى شرح الجواب
الشرح وكالشرح انه اسم مفعول مما اذا اوله للشرح اسم مفعول اصلاحا حتى
عليه هذا السؤال وانص على القول بسبوت شرح الله وجهه ان كان عربيا
كأن يكون اسم مفعول منه لان شرحه بمعنى سبوت الى الشرح او الشرح
بالشايحه فان هذا عرب غير مشروح وذاكر وان كان عربيا الا انه مشروح

كسر قوله هو من هذا
العمل ما خوذ من
الشرح

لان معنى الشرح هو
وصح وان كان
وتفهم ان الشرح
معلوم ان الشرح
نقله في الكلام